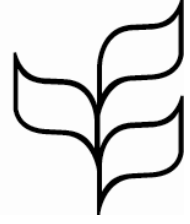


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/14/4
28 January 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الاجتماع الرابع عشر

نيروبي، 10-21 مايو/أيار 2010

البند 3-1-3 من جدول الأعمال المؤقت¹

الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

تلخص هذه المذكرة نتائج الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وتقترح توصيات لتحسين تنفيذ برنامج العمل. وتتاح معلومات إضافية تتعلق بهذه الوثيقة في وثيقة المعلومات الأساسية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2)، وتقرير حلقتي عمل الخبراء (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4 و UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5)، وثلاثة تقارير عن التوليف العلمي لآثار الصيد غير المستدام (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/6)، وآثار تخصيب المحيطات (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7)، وآثار تحمض المحيطات (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/8)، على التوالي، على التنوع البيولوجي البحري.

وتتضمن النتائج والاستنتاجات الرئيسية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل جملة أمور من بينها

ما يلي:

(أ) على الرغم من أن الأدلة تفيد بإحراز تقدم في العديد من الأماكن وبشأن العديد من المسائل، من وضع السياسات الرفيعة المستوى إلى المبادرات المتخذة في المجالين المحلي والإقليمي، فإن الوضع والاتجاه العالميين يظهران حدوث انخفاض كبير في الموارد البحرية الحية، وخسائر للموائل البحرية، ومستويات مرتفعة للتلوث، ورداءة في نوعية المياه في العديد من المناطق. وعموماً، فتدهور البيئة البحرية يزداد سوءاً بفعل تغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجة حرارة البحار، والآثار المحتملة لتحمض المحيطات، باعتبارها نتيجة مباشرة لزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وتؤثر هذه الاتجاهات تأثيراً سلبياً على المجتمعات الساحلية والاقتصادات المحلية، وكمثال على ذلك ما يتعلق بالفقر، وتغيرات استخدام الأرض، والإفراط في صيد

الأسمك، وتركيز المغذيات، ومياه المجاري، وتنمية السواحل، مما يؤدي إلى تجاوز قدرة البيئة البحرية نطاق حدودها المستدامة؛

(ب) سيستمر تزايد الضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي الساحلي والبحري، مع وصول نسبة السكان الذين يعيشون على طول السواحل إلى 50 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2015، مما يؤدي إلى تزايد الضغط على الموارد الساحلية؛ وستتحد هذه الضغوط البشرية مع آثار تغير المناخ، ومن شأنها أن تصبح أكثر حدة في المستقبل؛

(ج) أحرز تقدم بطيء نحو تحقيق هدف عام 2012 المتعلق بإنشاء شبكات من المناطق المحمية البحرية ذات الصلة التمثيلية بيئياً والمدارة بفعالية، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات القليلة الماضية؛ وتشكل المساحة المحمية من المحيطات أقل من 1 في المائة مقارنة بما يقارب 15 في المائة من تغطية المناطق المحمية على اليابسة؛

(د) ستستجيب عن الزيادة في حرارة مياه البحار آثار واسعة النطاق على النظم البحرية والساحلية، من أحداث تبيض المرجان التي يزداد تكرارها وتتضاعف شدتها إلى ارتفاع مستويات البحار وذوبان الجليد البحري. وسيؤدي ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى جعل مياه البحر أكثر حمضية، وإلى انخفاض معدل التكلس البيولوجي للشعاب المرجانية في المياه المدارية والمياه الباردة، فضلاً عن الكائنات الحية الأخرى المكونة للصدف، مثل العوالق النباتية الجيرية، وإلى التأثير على كامل السلسلة الغذائية البحرية. وقد يؤثر تغير المناخ على دوران المحيطات، بما في ذلك احتمال التقليل من قوة وتواتر آليات تبادل المياه على نطاق واسع؛

(هـ) تشير المعلومات المتاحة في التقارير الوطنية الثالثة والرابعة التي قدمتها الأطراف إلى الاتفاقية والمعلومات الصادرة عن المنظمات ذات الصلة إلى أن برنامج العمل قد أتاح إطاراً فعالاً لتيسير السبيل أمام الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية التي تبذل للتقليل من ضياع التنوع البيولوجي البحري والساحلي. وثبتت أيضاً فائدة برنامج العمل في مجال إشراك مختلف الشركاء وفي تحقيق التآزر مع الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة؛

(و) على الرغم من التقدم المحرز، بدرجات متباينة، في بلدان ومناطق مختلفة، فإن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في العديد من البلدان قد اعترضته مجموعة من الحواجز، مثل انعدام الالتزام والدعم السياسيين؛ وعدم تعميم وإدماج الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ والعوائق وأوجه الضعف المؤسسي والسياساتي؛ وعدم كفاية الموارد والقدرات البشرية والتقنية؛ والموارد المالية المحدودة؛ وانعدام البيانات المناسبة؛ وانخفاض مستوى الوعي؛ وعدم كفاية التدريب في مجال استخدام المبادئ التوجيهية والأدوات، والنشر غير الكافي لهذه المواد؛ والإشراك المحدود أو المتدني للمجتمعات الأصلية والمحلية ومختلف أصحاب المصلحة؛ وانعدام الحوافز الاقتصادية؛

(ز) ينبغي منح الأولوية للتدابير التالية، من بين أخرى، للتغلب على الحواجز والقيود التي تسبب تحديدها: تعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات وتخطيط السياسات المتعلقة بالمجالين البحري والساحلي؛ وتعزيز التنسيق بين المستويات الحكومية مع التشديد على التنفيذ المحلي؛ وتطوير شبكات أصحاب المصلحة وتعزيزها؛

وتوضيح القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛ وإجراء استعراض دوري لمدى كفاية السياسات والتشريعات وتنفيذها؛ وتأمين الموارد والتمويل من خلال التخطيط الطويل المدى؛ وتعزيز قدرة الموظفين من خلال التدريب؛ وتيسير سبل الوصول إلى المعلومات والمعارف التقليدية من خلال تحسين إدارة المعلومات؛ ورفع مستوى الاستفادة من المشاريع الإيضاحية وتكرارها؛ وتطوير التعاون الإقليمي لتلبية الاحتياجات من المعلومات العلمية؛ ووضع أو زيادة تعزيز النهج المكانية اللازمة لإدارة البيانات؛ وتطوير الخبرات العلمية والعمليات الدولية من أجل تقييم وإدارة مناطق المحيطات غير المعروفة بالقدر الكافي، مثل أعماق البحار؛ وتوفير المعلومات عن حالة التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى خيارات الإدارة؛ وتحديد المناطق ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية العالمية في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية.

بالاعتماد على نتائج وتوصيات الاستعراض المتعمق والتقارير المذكورة أعلاه، توصي هذه المذكرة بضرورة النظر خلال تحديث برنامج العمل القائم في بعض المجالات المتعلقة بجملة أمور من بينها ما يلي: (1) حفظ التنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية؛ (2) جوانب التنوع البيولوجي البحري ذات الصلة بتغير المناخ ومعالجة تحمض المحيطات؛ (3) آثار الصيد غير المستدام؛ (4) تحسين الصفة التمثيلية للنظام العالمي للمناطق المحمية البحرية والساحلية.

توصيات مقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يعتمد مقررًا على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف

الاستعراض المتعمق للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر 5/7

1- يعرب عن تقديره لشعبة تنفيذ السياسات البيئية (DEPI) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) على ما وفرته من دعم مالي وتقني لأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لإعداد وثيقة المعلومات الأساسية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2) وللأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة على تقديمها للمعلومات ذات الصلة مثل التقارير الوطنية الثالثة والرابعة والتقارير الطوعية والتقارير ذات الصلة الأخرى؛

2- يحيط علمًا بالنقد المحرز في تنفيذ برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر 5/7، على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وبتيسر التنفيذ بفضل الأمين التنفيذي وكذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة؛

3- يقر ويدعم العمل الجاري في إطار الأمم المتحدة لوضع عملية منتظمة ومشروعة وذات مصداقية للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد في الوقت نفسه على التقييمات الإقليمية القائمة وتتجنب ازدواجية الجهود؛

4- يلاحظ بقلق التقدم البطيء نحو تحقيق هدف عام 2012 المتعلق بإنشاء شبكات من المناطق المحمية البحرية ذات صفة تمثيلية بيئياً ومدارة بفعالية، وأنه على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات القليلة الماضية، فلا تزال المساحة المحمية من المحيطات تشكل أقل من 1 في المائة مقارنة بما يقارب 15 في المائة من تغطية المناطق المحمية على اليابسة؛

5- و/يقر بأن المحيطات تشكل واحداً من أضخم الخزانات الطبيعية للكربون، ويمكن لها أن تؤثر تأثيراً كبيراً في معدل ونطاق تغير المناخ العالمي، يطلب إلى الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات ذات الصلة بزيادة إدماج الجوانب المتصلة بتغير المناخ في التنوع البيولوجي البحري والساحلي في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (NBSAPs)، والبرامج الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وفي تصميم وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية، بما في ذلك اختيار المناطق التي تحتاج إلى الحماية لضمان أقصى قدر من القدرة على التكيف للتنوع البيولوجي، وغيرها من الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة البحرية وإدارة الموارد؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعقد بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) حلقة عمل للخبراء بشأن المحيطات وتغير المناخ، وذلك بهدف تعزيز الاستجابات المشتركة لاتفاقيتي ريو؛

7- و/يلاحظ أن محيطات العالم تضم 32 شعبة من الشعب المعروفة على الأرض وتشتمل على ما بين 500000 إلى 10 ملايين نوع، وأن الأنواع المحيطية الجديدة يتم اكتشافها على نحو مستمر، ولا سيما في أعماق البحار، يطلب إلى الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات زيادة تعزيز الجهود العلمية المترابطة عالمياً، مثل تعداد الحياة البحرية، من أجل مواصلة تحديث قائمة عالمية شاملة لجميع أشكال الحياة في البحار، وإجراء المزيد من التقييم بشأن توزيع الأنواع ووفرتها داخل البحار ووضع الخرائط المتعلقة بذلك؛

8- و/يحيط علماً بما تم من تعزيز لبرنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي من خلال المقررات 21/8 و 22/8 و 24/8 و 20/9، يقرر زيادة تحديث برنامج العمل مع مراعاة جملة من الأمور، من بينها ما يلي:

(أ) زيادة التركيز على تحسين الصفة التمثيلية وغيرها من خصائص شبكة النظام العالمي للمناطق البحرية والساحلية المحمية، على النحو المحدد في المرفق الثاني بالمقرر 20/9، وبخاصة تحديد السبل الكفيلة بدعم الأطراف من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هدف عام 2012 المتفق عليه على نحو مشترك والمتعلق بإنشاء شبكات من المناطق المحمية البحرية ذات صفة تمثيلية بيئياً ومدارة بفعالية، وبخاصة ضمن حدود الولاية الوطنية؛

(ب) التقدم المحرز في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في مياه المحيطات المفتوحة وموائل أعماق البحار، مع النظر في التحديث المقترح في إطار العنصر 2 من البرنامج بشأن الموارد الحية البحرية والساحلية، والوارد في المرفق الأول بهذه المذكرة؛

(ج) جوانب التنوع البيولوجي البحري ذات الصلة بتغير المناخ، والآثار الضارة لتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري باعتبارها نتيجة مباشرة لزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛

(د) الآثار الضارة لتخصيب المحيطات وغيرها من الاستجابات البشرية لتغير المناخ؛

(هـ) زيادة التركيز على الدور الذي يؤديه نهج النظام الإيكولوجي في دعم المرونة والتكيف على الصعيدين الإيكولوجي والاجتماعي لمواجهة تغير المناخ، ومساهمة التخطيط المكاني البحري في زيادة تعزيز تطبيق نهج النظم الإيكولوجية والإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية؛

(و) زيادة التركيز على آثار ممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المستدام وغير المشروع، والصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU) على التنوع البيولوجي البحري، وذلك بالتعاون مع الفاو والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (RFMOs).

تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (EBSAs) والجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الآثار البيئية في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية

9- يعرب عن امتنانه لحكومتى كندا وألمانيا على تمويلهما المشترك لحلقة عمل الخبراء بشأن الإرشادات العلمية والتقنية المتعلقة باستخدام نظم التصنيف البيولوجي الجغرافي وتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية والتي تحتاج إلى الحماية، وكندا على استضافتها لحلقة العمل هذه والتي عقدت في أوتاوا في الفترة من 29 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وللحكومات والمنظمات الأخرى على رعاية مشاركة ممثليها، وللمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات (GOBI) على مساعدتها التقنية ودعمها، ويرحب بتقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4)؛

10- يرحب بالتقرير المتعلق بالتصنيف العالمي البيولوجي الجغرافي للمحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة (GOODs)، والذي نشرته اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على النحو الوارد في التقرير المتعلق بالتصنيف العالمي البيولوجي الجغرافي للمحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/10)، الذي قدم عملاً بالفقرة 6 من المقرر 20/9؛

11- يدعو الحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى استخدام "الإرشادات العلمية المتعلقة باستخدام وزيادة تطوير نظم التصنيف البيولوجي الجغرافي"، والواردة في المرفق الخامس بالتقرير المتعلق بحلقة عمل الخبراء المعقودة في أوتاوا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4)، في الجهود التي تبذلها لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه على نحو مستدام، ولتعزيز إدارة المحيطات على نطاق واسع في النظام

الإيكولوجي، ولا سيما لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2012، والذي يرمي إلى إنشاء شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية (MPAs)؛

12- يحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على استخدام الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، والمستوفية للمعايير العلمية المذكورة في المرفق الأول بالمقرر 20/9، على النحو الوارد في المرفق الثاني بهذه المذكرة، وذلك بالاستناد إلى المرفق الرابع بتقرير حلقة العمل المذكور أعلاه (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4)؛

13- يحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على التعاون، حسب الاقتضاء، بشكل جماعي أو على أساس إقليمي أو دون إقليمي، لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في مياه المحيطات المفتوحة وموائل أعماق البحار والتي تحتاج إلى الحماية، بما في ذلك عن طريق إقامة شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية وفقاً للقانون الدولي، بما يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإبلاغ العمليات ذات الصلة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

14- يطلب إلى الأمين التنفيذي العمل مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، مثل المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC) والمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات (GOBI) وغيرها، على تتبع التقدم المحرز في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً داخل المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية والنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة (VMEs)، وتيسير سبل تقاسم البيانات والأساليب والخبرات العلمية والدروس المستفادة في هذا الصدد؛

15- يقرر استعراض التقدم المحرز في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً داخل المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية وداخلها، كجزء من نظره في هدف عام 2012 المتعلق بالمناطق البحرية المحمية؛

16- يطلب إلى الأطراف، ولا سيما البلدان المتقدمة الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، أن تتعاون في مجال تيسير أنشطة تنمية القدرات، بما في ذلك إجراء سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، بالإضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكذلك المبادرات الإقليمية ذات الصلة، مثل المنظمات الإقليمية للبحار، وذلك بغية تيسير الجهود التي تبذلها في تحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً والتي تستخدم المعايير العلمية المعتمدة في المقرر 20/9 وكذلك الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية والتي تستوفي المعايير العلمية المبينة في المقرر 20/9، على النحو الوارد في المرفق الثاني أدناه؛

17- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، دليلاً ووحداتاً للتدريب، وذلك رهناً بتوافر الموارد المالية، ويمكن استخدامها لتلبية احتياجات بناء القدرات اللازمة لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً والتي تستخدم المعايير العلمية المعتمدة في المقرر 20/9 (المرفق الأول بالمقرر 20/9) وكذلك "الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية

والتي تستوفي المعايير العلمية المبينة في المرفق الأول بالمقرر 20/9"، على النحو الوارد في المرفق الثاني بهذه المذكرة؛

18- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يوجه نظر عمليات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة إلى مجموعتي الإرشادات العلمية المتعلقة بالمعايير العلمية ونظم التصنيف البيولوجي الجغرافي، على النحو المشار إليه في الفقرتين 11 و12، بما في ذلك الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية غير الرسمي لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، والعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار؛

19- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يوجه نظر المنظمات ذات الصلة إلى المعايير العلمية (المرفق الأول بالمقرر 20/9) ومجموعتي الإرشادات العلمية المتعلقة بالمعايير العلمية ونظم التصنيف البيولوجي الجغرافي، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمنظمات الإقليمية للبحار، وذلك بهدف تعزيز مبادرات منسجمة من شأنها تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً وحمايتها؛

20- إذ يشير إلى الفقرة 27 من المقرر 20/9، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجري بالتشاور مع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها دراسة ترمي إلى تحديد عناصر معينة بغرض إدماج المعارف التقليدية والعلمية والتقنية والتكنولوجية للمجتمعات الأصلية والمحلية، وفقاً للمادة 8(ي) من الاتفاقية، والمعايير الاجتماعية والثقافية والجوانب الأخرى الكفيلة بتحديد المناطق البحرية التي تحتاج إلى الحماية، بالإضافة إلى إنشاء المناطق البحرية المحمية وإدارتها؛

21- يبحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على اتخاذ تدابير تكميلية للوقاية من الآثار ذات الضرر الجسيم على المناطق التي جرى تحديدها كمناطق مهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً؛

22- يعرب عن امتنانه لحكومة الفلبين والشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (PEMSEA) على اشتراكهما في استضافة حلقة عمل الخبراء بشأن الجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، والمفوضية الأوروبية من أجل توفير الدعم المالي لحلقة العمل هذه، والتي عقدت في مانيلا في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وللحكومات والمنظمات الأخرى على رعاية مشاركة ممثليها، ويرحب بتقرير حلقة العمل الخبراء (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5)؛

23- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى مراعاة الإرشادات المتاحة في المرفقات الثاني والثالث والرابع بتقرير حلقة عمل الخبراء المنعقدة في مانيلا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5) أثناء إجراء تقييمات الأثر البيئي (EIAs) والتقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAs)، على النحو الذي دعت إليه الفقرة 8 من المقرر 20/9؛

24- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة، بما فيها شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية

والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار، واستناداً إلى عمل حلقة عمل مانايلا، إرشادات علمية وتقنية بشأن تقييم الأثر البيئي وتقييم الأثر البيئي الاستراتيجي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية عن طريق إدخال تنقيحات على المبادئ التوجيهية الطوعية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن تقييم الأثر البيئي الشامل للتنوع البيولوجي (المقرر 28/8) ومشروع توجيهات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي الشامل للتنوع البيولوجي (المقرر 28/8)، وذلك بغية جعل المبادئ التوجيهية الطوعية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشأن تقييم الأثر البيئي ومشروع التوجيهات بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي تنطبق على النظم البحرية في مجال التخطيط لاستخدامات الإنسان للمحيطات والمياه الساحلية، وأن يقدم هذه المبادئ التوجيهية لينظر فيها اجتماع قادم تعقده الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

آثار ممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المستدام وغير المشروع، والصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

25- يعرب عن تقديره لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التمويل والدعم التقني، ولفريق الخبراء المعني بمصائد الأسماك (FEG) في اللجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية (CEM) التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة (IUCN) على الدعم التقني المقدم لاجتماع الخبراء المشترك بين الفاو واليونيب بشأن آثار ممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المستدام وغير المشروع، والصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، والذي نُظم بالتعاون مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، عملاً بالفقرة 2 من المقرر 20/9، في مقر منظمة الأغذية والزراعة بروما في الفترة من 23 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2009، ويرحب بتقرير اجتماع الخبراء الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/6؛

26- في ضوء ما تم تحديده من ثغرات في المعلومات وقيود في إجراء الاستعراض العلمي نتيجة لمحدودية الموارد المتاحة أمام جهود التعاون الأولية مع الفاو واليونيب، وإن يلاحظ الحاجة الملحة لإجراء مزيد من الاستعراض لآثار ممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المستدام وغير المشروع، والصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، وذلك بالاستناد إلى الجهود الأولية المبذولة، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتعاون مع الفاو واليونيب والاتحاد الدولي لصون الطبيعة وغيرها من المنظمات والفرق العلمية ذات الصلة، ورهناً بتوافر الموارد المالية، آلية منتظمة لعمليات مشتركة بين الخبراء من أجل التصدي بفعالية لشواغل التنوع البيولوجي في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وأن يبلغ عن التقدم المحرز عن مثل هذا التعاون في اجتماع قادم تعقده الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

آثار تخصيب المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

27- يرحب بالتقرير المتعلق بتجميع وتوليف المعلومات العلمية المتاحة عن التأثيرات المحتملة للتخصيب المباشر للمحيطات بفعل الإنسان على التنوع البيولوجي البحري (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7)،

والذي أُعد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز العالمي لرصد الحفظ (UNEP-WCMC) والمنظمة البحرية الدولية، عملاً بالفقرة 3 من المقرر 20/9؛

28- و/إن يشير إلى المقرر 16/9 جيم المتعلق بتخصيص المحيطات، يقر، نظراً لشيوع حالة من عدم اليقين العلمي، بوجود قلق بالغ إزاء الآثار المحتملة المقصودة وغير المقصودة للتخصيص الواسع النطاق للمحيطات على بنية النظم الإيكولوجية ووظيفتها، بما في ذلك الحساسية التي تبديها الأنواع والموائل، والتغيرات الفسيولوجية الناجمة عن إضافة المغذيات الدقيقة والمغذيات الكبيرة على سطح المياه بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغير مستمر في أحد النظم الإيكولوجية؛

29- يلاحظ أنه وبغية تقديم تنبؤات موثوق بها عن الآثار الضارة التي تحدثها الأنشطة التي تتضمن تخصيص المحيطات على التنوع البيولوجي البحري، فمن المطلوب القيام بالمزيد من العمل من أجل تعزيز معارفنا ووضع نماذج للعمليات البيوجيوكيميائية في المحيطات؛

30- يلاحظ أيضاً أن هناك حاجة ملحة لإجراء بحوث كفيلة بتطوير مستوى فهمنا لديناميات النظام الإيكولوجي البحري ولدور المحيطات في دورة الكربون العالمية؛
آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

31- يرحب بتجميع وتوليف المعلومات العلمية المتاحة عن تحمض المحيطات والتأثيرات التي يحدثها على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/8)، وقد أعدا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز العالمي لرصد الحفظ (UNEP-WCMC)، عملاً بالفقرة 4 من المقرر 20/9؛

32- يعرب عن قلقه من أن ارتفاع معدل تحمض المحيطات، باعتباره نتيجة مباشرة لزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، سيقلل من توافر معادن الكربونات في مياه البحر، ومن اللبنة الهامة للنباتات والحيوانات البحرية، ومن ثم فالتنبؤات تفيد بأن 70 في المائة من المرجان الموجود في المياه الباردة والملاحي وأماكن التغذية الرئيسية لأنواع الأسماك التجارية ستكون عرضة لخطر المياه المسببة للتآكل مع حلول عام 2100، ، وإن يلاحظ أنه بالنظر إلى معدلات الانبعاثات الحالية، فإنه من المتوقع أن تصبح المياه السطحية للمحيط المتجمد الشمالي ذي الإنتاج الوافر قليلة التشبع بمعادن الكربونات الأساسية بحلول عام 2032، وكذلك الأمر بالنسبة للمحيط المتجمد الجنوبي بحلول عام 2050، مع حدوث اختلالات في المكونات الكبرى للشبكة الغذائية البحرية؛

33- يحيط علماً بأن العديد من الأسئلة لا تزال عالقة فيما يخص النتائج البيولوجية والبيوجيوكيميائية لتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، وآثار هذه التغيرات على النظم الإيكولوجية للمحيطات والخدمات التي توفرها هذه النظم، وكمثال على ذلك تلك المتعلقة بالمصائد البحرية، وحماية السواحل، والسياحة، وتنحية الكربون، وتنظيم المناخ؛ وبضرورة النظر في الآثار الإيكولوجية لتحمض المحيطات بالاقتران مع آثار تغير المناخ العالمي؛

34- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والمركز العالمي

لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرة الدولية للشعاب المرجانية (ICRI)، وغيرها من المنظمات والفرق العلمية ذات الصلة، وذلك رهنًا بتوافر الموارد المالية، سلسلة من عمليات الاستعراض المشتركة بين الخبراء لرصد وتقييم آثار تحمض المحيطات بغية رفع مستوى وعي الأطراف وغيرها من الحكومات والمنظمات، وتقييم جهود التقييم الوطنية المماثلة بحيث يمكن دمج المعلومات ذات الصلة والتي جرى جمعها على المستوى الوطني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والبرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وفي تصميم وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية، كما يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالنظر إلى العلاقة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحمض المحيطات، نقل نتائج التقييم إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتتقلها لاحقاً إلى أطراف هذه الاتفاقية.

أولاً- وضع التنوع البيولوجي البحري والساحلي واتجاهاته على الصعيد العالمي

1- كشف التقييم العالمي البحري والبيئي الذي أجري في السنوات الأخيرة عن حدوث انخفاض شديد في الموارد البحرية الحية، وضياح مستمر للموائل الساحلية وتدهور للبيئة البحرية على العموم. ووفقاً لمؤشر الكوكب الحي البحري (LPI)، وهو المؤشر الذي ينتبع الاتجاهات القائمة لدى 341 كائن من الكائنات الممثلة للأنواع البحرية في أربعة محيطات، فقد حدث تراجع في مؤشر الكوكب الحي البحري بين عامي 1970 و 2005 بمعدل إجمالي قدره 14 في المائة. وتلخص هذه المذكرة، دون أن تقدم إشارات مرجعية محددة، النتائج الرئيسية المتعلقة بالوضع والاتجاهات دون سواها، وذلك بالاستناد إلى نتائج التقييم الواردة في الاستعراض المتعمق (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2). وهي لا تسعى إلى تقديم استنتاج عام عن الوضع العالمي، على النحو الوارد في التوصيات المقترحة أعلاه. وتتاح معلومات إضافية عن الأراضي الرطبة الساحلية، والمناطق البحرية والساحلية المحمية، وآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في وثائق الاستعراضات الموافقة لها (UNEP/CBD/SBSTTA/14/3 و UNEP/CBD/SBSTTA/14/5 و UNEP/CBD/SBSTTA/14/6).

2- **مصاب الأنهار:** يوجد في جميع أنحاء العالم حوالي 1200 مصباً رئيسياً للأنهار، وهي تغطي مساحة تقدر بحوالي 500000 كيلومتر مربع. ويمكن الحصول على فكرة عن وضع هذه المصاب من دراسة حجم التغير الإيكولوجي وأسبابه في 12 مصب وبحر ساحلي في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا من بداية الاستيطان البشري إلى يومنا هذا، وذلك باستخدام سجلات المستحاثات والسجلات الأثرية والتاريخية والبيئية لتتبع التغيرات التي طرأت على الأنواع المهمة والموائل ومعايير نوعية المياه وغزوات الأنواع. ويكمن السبب الرئيسي للأضرار التي أصابت مصاب الأنهار في الاستغلال البشري الذي أدى إلى استنفاد 95 في المائة من الأنواع وانقراض 96 في المائة منها، وارتباط ذلك في الكثير من الأحيان بتدمير الموائل. وقد استنفدت معظم الثدييات والطيور والزواحف في مصاب الأنهار مع حلول عام 1900 وتراجعت أعدادها بنسبة أكبر مع حلول عام 1950. وكانت المحاربات أول موارد الفقاريات المتدهورة نظراً للقيمة التي تنطوي عليها والسهولة التي يمكن بها الوصول إليها، بالإضافة إلى أساليب حصادها المدمرة في بعض المناطق. وقد أدت التأثيرات البشرية أيضاً إلى

تدمير أكثر من 65 في المائة من الأعشاب البحرية وموائل الأراضي الرطبة، وإلى تدهور نوعية المياه و تسارع غزوات الأنواع.

3- **أشجار المنغروف:** تشكل أشجار المنغروف إلى جانب المستنقعات المالحة والحشائش البحرية أكثر من نصف جميع تخزينات الكربون الموجودة في رواسب المحيطات. ويقدر الغطاء العالمي من أشجار المنغروف بحوالي 15,2 مليون هكتار، وتقع أوسع مناطقها في آسيا وأفريقيا تليهما أمريكا الشمالية والوسطى. وقد فقدت عشرين في المائة من مساحتها، أي 3,6 مليون هكتار، من مجموع 18,8 مليون هكتار كانت تغطي كوكب الأرض في عام 1980. ويبدو أن معدل صافي الخسارة قد تباطأ في الآونة الأخيرة إلا أنه لا يزال مرتفعاً: فقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي خسارة تقدر بحوالي 185000 هكتاراً كل عام، غير أن معدل الخسارة السنوية في السنوات الممتدة من عام 2000 إلى 2005 قد بلغ حوالي 102000 هكتار. ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض عدد أشجار المنغروف إلى التحول نحو تربية الأحياء المائية والزراعة وتنمية المناطق الحضرية والسكنية والسياحة، ويعود ذلك أساساً إلى عدم فهم الأهمية التي تكتسيها هذه الأشجار في توفير الخدمات الضرورية للنظام الإيكولوجي، بما في ذلك، على سبيل المثال، حماية السواحل واستقرارها، وتوفير المغذيات، وحماية مفارخ الأسماك.

4- **الشعاب المرجانية:** وفقاً للشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية (GCRMN)، فالتقديرات المجمعّة من خلال آراء الخبراء التي قدمها 372 عالماً ومديراً للشعاب المرجانية من 96 بلداً تشير إلى أن العالم قد فقد بشكل فعلي 19 في المائة من المناطق الأصلية للشعاب المرجانية؛ وأن 15 في المائة منها معرضة بشكل خطير للضياع خلال 10 إلى 20 سنة من السنوات القادمة؛ وأن مساحة أخرى مقدارها 20 في المائة هي عرضة لخطر الضياع في غضون 20 إلى 40 سنة. وقد وضع التقريران الأخيران في إطار سيناريو "سير الأمور على النحو المعتاد" الذي لا يراعي التهديدات الوشيكة التي يفرضها تغير المناخ أو إمكانية حفظ الإدارة الفعالة في المستقبل للمزيد من الشعاب المرجانية. ومع ذلك، فإن 46 في المائة من شعاب العالم المرجانية تعتبر سليمة نسبياً وغير معرضة لأي تهديد فوري من شأنه أن يدمرها، باستثناء التهديد الذي يشكله المناخ العالمي "الذي لا يمكن التنبؤ به في الوقت الحالي". غير أنه ينبغي ملاحظة أن هذه التنبؤات تحمل محاذير كثيرة نظراً للمصادر المختلفة والمثيرة للشكوك، وسيؤدي تراجع مساحة الشعاب المرجانية إلى نتائج مهولة من شأنها أن تطل حوالي 500 مليون شخص يعتمدون على الشعاب المرجانية في الحصول على غذائهم، وعلى حماية السواحل ومواد البناء والدخل المتأتي من السياحة. ويشمل هذا الوضع 30 مليون شخص يكادون يعتمدون كلياً على الشعاب المرجانية في توفير أسباب معيشتهم أو على الأرض التي يعيشون عليها (الجزر المرجانية).

5- **الأعشاب البحرية:** تغطي الأعشاب البحرية حوالي 0,1-0,2 من المساحة الكلية للمحيطات، وهي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى التنوع البيولوجي بوصفها موائل لأنواع الأسماك والطيور واللافقاريات؛ ومصدراً رئيسياً لغذاء الأنواع المهددة بالانقراض مثل حيتان الأطوم وخرفان البحر والسلاحف الخضراء؛ وتدوير المغذيات وتثبيت الرواسب. وتقدر قيمة الخدمات التي توفرها الأعشاب البحرية بحوالي 1,9 ترليون دولار أمريكي، في حين تصل قيمة الدعم الذي توفره لمصائد الأسماك التجارية إلى 3500 دولار أمريكي لكل هكتار في السنة.

ويوضح تحليل عالمي شامل صدر مؤخراً بشأن التغيير في النطاق المساحي لأحياء الأعشاب البحرية أنه ومنذ التسجيلات التي تمت لأول مرة في عام 1879، فقد شهدت مروج الأعشاب البحرية تراجعاً في جميع مناطق الكرة الأرضية التي تتوافر فيها البيانات الكمية، بما فيها خطوط العرض العالية والمنخفضة على حد سواء. وخلصت الدراسة إلى أن الأعشاب البحرية تزول بمعدل 110 كيلومتر مربع في السنة منذ عام 1980، وأن 29 في المائة من النطاق المساحي قد اختفى منذ تسجيل مناطق الأعشاب البحرية لأول مرة في عام 1879. وعلاوة على ذلك، فقد تسارعت معدلات التراجع من متوسط مقداره 0,9 في المائة لكل هكتار في السنة قبل عام 1940 إلى 7 في المائة لكل هكتار في السنة منذ عام 1990. ويمكن مقارنة معدلات ضياع الأعشاب البرية بالمعدلات المبلغ عنها بالنسبة إلى أشجار المنغروف والشعاب المرجانية والغابات الممطرة المدارية، ووضع مروج الأعشاب ضمن أشد النظم الإيكولوجية عرضة للخطر على الأرض.

6- **شعاب الأسماك الصدفية:** أدت قرون من الصيد المكثف للأسماك، وهو النشاط الذي تردت حالته بفعل زيادة تدهور المناطق الساحلية في الفترة الأخيرة إلى وضع المحاربات وغيرها من شعاب الأسماك الصدفية في مستوى يقارب أو يتجاوز نقطة الانقراض الوظيفي في جميع أنحاء العالم، وفُقدت في هذا الإطار وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها هذه الشعاب. وتعد شعاب المحاربات إحدى الموائل البحرية المعرضة للخطر على الأرض، بل ربما أشدها تعرضاً له - وهي تشهد ظروفاً سيئة، وقد تراجعت بما يزيد عن 90 في المائة عن مستوياتها التاريخية، وذلك بنسبة 70 في المائة من الخلجان و63 في المائة من المناطق الإيكولوجية البحرية في العالم. والأدهى من ذلك هو أن شعاب المحاربات قد أصبحت منقرضة من الناحية الوظيفية (ضياع أكثر من 99 في المائة من هذه الشعاب) في 37 في المائة من مصاب الأنهار و28 في المائة من المناطق الإيكولوجية. وعلى المستوى العالمي، فقد ضاعت 85 في المائة من شعاب المحاربات - بدرجة تفوق الخسائر المبلغ عنها بالنسبة إلى الموائل المهمة الأخرى، بما فيها الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف والأعشاب البحرية. وعلى الرغم من أن شعاب المحاربات قد بدأت تحظى ببعض الاهتمام في مجال الحفظ، فإنها تظل مكوناً غامضاً في النظام الإيكولوجي ولا تزال في طريقها إلى الزوال بمعدلات مخيفة في بعض الأحيان. وسيشكل تحمض المحيطات كذلك خطراً كبيراً على شعاب الأسماك القشرية.

7- **مرجانيات المياه الباردة:** تشكل مرجانيات المياه الباردة مجموعة من الكائنات الحية المتنوعة تصنيفياً ومورفولوجياً، وتتميز بظهورها في مياه المحيطات الأكثر عمقاً والأشد برودة. ويمكن لهذه المرجانيات أن تشكل شعاباً واسعة النطاق، أو أن تظهر بصورة منفردة أو على شكل أدغال شبيهة بالأشجار، وهي كائنات هشة يمكن إتلافها بسهولة. وعلى الرغم من أن النطاق العالمي الكامل لشعاب مرجانيات المياه الباردة غير معروف، فمن المقدر أنها تغطي مساحة 284300 كيلومتر مربع، يقع معظمها على حافة الأرصفة القارية أو الجبال البحرية. وهي توفر موائل للكثير من الأسماك واللافقاريات، وهي تعزز التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية في المياه العميقة. وقد أظهرت تقنيات التأريخ الإشعاعي أن عمر بعض الضفاف والشعاب الحية يصل إلى 8000 سنة، وتشير السجلات الجيولوجية إلى وجود الشعاب المرجانية في المياه الباردة منذ ملايين السنين. ويقدر عدد أنواع مرجانيات أعماق البحار والإسفنجة التي تعيش في شمال المحيط الهادئ قبالة ألاسكا بأكثر من مائة نوع، و 34 نوعاً منها على الأقل هي عبارة عن مرجانيات. ويرى الباحثون أنه لم يتسن بعد اكتشاف ما يقرب من 800 نوع

من المرجانيات الحجرية لوحدها. وقد تضررت العديد من شعاب مرجانيات المياه الباردة بفعل أنشطة صيد الأسماك القاعية، غير أنه لم يتم بعد تقدير مدى هذا الضرر من الناحية الكمية. وتؤكد معظم الشعاب التي درست تعرضها لأضرار مادية نجمت عن أنشطة الصيد بشباك الجر. ونظراً لهشاشة شعاب مرجانيات المياه الباردة إزاء الضرر الناجم عن الصيد في القاع بشباك الجر، وشدة بطء معدل تعافيتها (خلال فترة تمتد من عقود إلى قرون بسبب نموها البطيء)، فقد ركزت الجهود المبذولة أخيراً في مجال الحفظ على الوقاية من الأضرار التي تتعرض لها مصائد الأسماك، على الرغم من أن الأضرار التي تصيب قاع المحيطات من الأنشطة الأخرى (مثل استكشاف الطاقة) وتغير المناخ لا تزال تشكل أحد الشواغل. ومن المحتمل أن يمثل تحمض المحيطات تهديداً خطيراً في المستقبل على شعاب مرجانيات المياه الباردة بسبب تزايد معدلات انحلال كربونات الكالسيوم في المياه الأكثر برودة.

8- **الجبال البحرية:** تعد معرفتنا بالجبال البحرية والحيوانات التي تعيش فيها معرفة محدودة، ولم يتسن أخذ العينات سوى من جزء صغير منها، وتكاد البيانات المتاحة عن مناطق واسعة من العالم، مثل المحيط الهندي أن تكون معدومة. وعلى الرغم من أن فهم التنوع البيولوجي للجبال البحرية على صعيد عالمي لا يزال فهماً قاصراً بسبب انعدام المعاينة والاستكشاف، فإن نتائج البحوث المتاحة تؤكد أن الجبال البحرية تشكل في معظم الأحيان نظاماً إيكولوجية مثمرة للغاية مقارنة بالمناطق المتاخمة لأعماق البحار، وأنه بإمكان هذه الجبال دعم التنوع البيولوجي العالي والمجتمعات البيولوجية الخاصة، بما فيها شعب المرجانيات في المياه الباردة بالإضافة إلى الموارد السمكية الوفيرة. وتؤكد بعض الأدلة المستويات العالية للأنواع المتوطنة التي تعيش على الجبال البحرية، على الرغم من أن هذه المستويات قد تتفاوت بين فرادى الجبال البحرية والمناطق والأنواع، وقد تكون، في بعض الحالات، مقصورة على الأنواع ذات القدرة المنخفضة على الانتشار. وكثيراً ما ترتبط الجبال البحرية بشعاب مرجانيات المياه الباردة، وهي تقوم أيضاً بدعم الرصيد السمكي لأعماق البحار. وقد تكون هشّة بسبب عزلتها الجغرافية، وهو ما يدل بالنسبة إلى بعض الأنواع على العزلة الجينية. وتعتبر أسماك الجبال البحرية ضعيفة أمام الاستغلال لكونها كائنات معمرة وبطيئة النضوج ولا تخلف من النسل إلا القليل.

9- **المنافس المائية الحرارية:** تقع المنافس المائية الحرارية على طول جميع الارتفاعات المتطاولة النشطة وسط المحيطات ومراكز انتشار الأقواس الخلفية. وتورد قاعدة بيانات منظمة إنترريدج (InterRidge) المتعلقة بالمنافس المائية الحرارية قائمة تضم 212 موقعاً من المواقع المتميزة المعروفة، ومن المحتمل أن يكون عددها أكبر من ذلك. وتتسم معرفتنا بمواقع المنافس المائية الحرارية ومداهما ببعدها عن درجة الاكتمال، وكذلك الحال بالنسبة إلى معرفتنا بتنوعها البيولوجي وجانبها الإيكولوجي. ومن المعروف أن المنافس المائية الحرارية تدعم بشكل استثنائي المجتمعات البيولوجية المنتجة في أعماق البحار، و تتراوح حيوانات هذه المنافس بين البكتريا الصغيرة المخلقة كيميائياً إلى الديدان الأنبوبية، والمحاريات وسرطانات البحر العملاقة. ويشكل واحد وتسعون في المائة من الأنواع التي تعيش في هذه المنافس وحولها نسبة الأنواع المتوطنة. وتوضح الكائنات الحية السائدة والآلاف من الأحياء ذات الوفرة المنخفضة أغلب التنوع الملاحظ ضمن شعب الكائنات الحية.

10- **موارد مصائد الأسماك:** وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فقد أورد استعراض شامل عن حالة الموارد السمكية البحرية أن نسب الاستغلال المفرط للأرصدة ونضوبها وتعافيتها ظلت نسباً مستقرة نسبياً في الفترة من 10 إلى 15 سنة خلت، وذلك بعد اتجاهات الزيادة الملحوظة التي عرفتتها سبعينات وثمانينات القرن الماضي مع التوسع في جهود الصيد. وفي عام 2007، شهدت حوالي 28 في المائة من الأرصدة حالات من الاستغلال المفرط (19 في المائة منها) أو نضوباً (8 في المائة) أو تعافياً من النضوب (1 في المائة)، وبالتالي فقد أصبح إنتاجها أقل من إمكاناتها القصوى. وجرى كذلك استغلال نسبة 52 في المائة من الأرصدة استغلالاً كاملاً، وبالتالي فقد بلغت كميات الصيد المنتجة، والتي وصلت إلى حدودها القصوى المستدامة أو قاربتها، حدّاً لا يسمح لها بالمزيد من التوسع. ويجري استغلال 20 في المائة فقط استغلالاً معتدلاً أو منخفضاً. وتستغل معظم أرصدة الأنواع العشرة الكبرى المستخرجة في جميع أنحاء العالم، والتي تشكل مجتمعة حوالي 30 في المائة من إنتاج صيد الأسماك في العالم من حيث الكمية، استغلالاً كاملاً أو مفرطاً. والمناطق التي تظهر أعلى نسب الاستغلال الكامل للأرصدة هي شمال شرق المحيط الأطلسي وغرب المحيط الهندي وشمال غرب المحيط الهادئ. وعموماً، فقد أُفيد بأن 80 في المائة من الأرصدة السمكية العالمية التي تتوافر بشأنها معلومات تقييمية هي أرصدة مستغلة استغلالاً كاملاً أو مفرطاً، ومن ثم فهي تحتاج إلى إدارة فعالة ووقائية.

11- **المناطق الميتة:** يشكل ازدياد عدد المناطق الميتة (المناطق التي تعاني من نقص أو نضوب الأكسجين) من 149 منطقة في عام 2003 إلى أكثر من 200 منطقة في عام 2006 إحدى الاتجاهات العالمية التي برزت في السنوات الماضية. وتتسبب المناطق الميتة في العادة بسبب الملوثات الصادرة عن المناطق الحضرية والأنشطة الزراعية، ويتوقع أن يزداد عددها نتيجة لترشح هذه الملوثات في المياه الساحلية. وقد شوهدت معظم المناطق الميتة، التي يمثل القليل منها ظواهر طبيعية، في المياه الساحلية التي تعد أيضاً موطناً لمواقع الصيد الرئيسية.

12- **الطيور البحرية والطيور الساحلية:** وفقاً لفهرس القائمة الحمراء (RLI) الذي يستند إلى تقارير الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بشأن خطر الانقراض، فإن أنواع الطيور تواجه بوجه خاص تراجعاً حاداً في فرص البقاء داخل النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وبالمثل، فإنه يبدو أن مؤشر أوضاع الطيور الساحلية، والذي وضع لقياس مدى فعالية حماية المواقع التي تغطيها اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، يؤكد نتائج فهرس القائمة الحمراء التي تفيد بأن الطيور قد باتت بوجه خاص مهددة داخل النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وخلص المؤشر إلى أن تردي أوضاع الطيور الساحلية بين منتصف التسعينات من القرن الماضي ومنتصف العقد الأول من هذا القرن قد تجاوز مقدار الترددي الذي حصل خلال العقد السابق بنسبة 2,64 مرة. وبعبارة أخرى، فقد تجاوز المعدل العالمي لضياح التنوع البيولوجي ضمن هذه المجموعة من الأنواع مقدار الضعف في 10 سنوات. وكانت معدلات التراجع حادة لا سيما في مسارات هجرة الطيور في شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ. وتتميز الأوضاع والاتجاهات المتعلقة بتكاثر طيور القطرس بتوثيقها الجيد، وبات 19 إلى 21 نوعاً من هذه الطيور مهدداً عالمياً في الوقت الحاضر، ولا تزال الأنواع المتبقية على حافة الخطر، وقد أصبحت طيور القطرس تشكل أكثر فصائل الطيور تعرضاً للانقراض. كما أصبحت العديد من أنواع طيور النوء مهددة عالمياً. وعلى الرغم من أن أنواع طيور القطرس وطيور النوء تواجه العديد من الأخطار في مواقع تكاثرها، فإن المشاكل الرئيسية التي تعترضها حالياً هي مشاكل تتعلق بالبيئة البحرية، وبخاصة تلك التي تتضمن

أوجه التفاعل مع مصائد الأسماك، ولا سيما أن عدة آلاف من الطيور تقتل سنوياً بفعل صيد الأسماك بالخيوط الطويلة. ويتصافد وجود بعض أغنى مناطق صيد الأسماك بالخيوط الطويلة في العالم في مناطق الأعلاف الرئيسية للطيور البحرية الضعيفة. وحتى ولو كان التداخل الجزئي بين مناطق الأعلاف ومناطق الصيد أمراً ذا أهمية، فإن الزيادات الطفيفة في معدل موت طيور القطرس يمكن أن تترك أثراً خطيراً على هذه الطيور المعمرة.

13- **الأنواع الغريبة الغازية:** تتزايد حالات تفشي الأنواع الغريبة الغازية والإصابة بها من حيث العدد والشدة مع تزايد الآثار المأساوية التي تصيب التنوع البيولوجي، والإنتاجية البيولوجية، وهياكل الموائل، ومصائد الأسماك. ومن المحتمل أن تصبح المناطق البحرية المضطربة والمتضررة بشدة عرضة للأنواع الغريبة الغازية، ويشير توزيعها الجغرافي إلى وجود علاقة قوية بين ظهور الأنواع الغازية والمناطق المضطربة والملوثة وذات الصيد المفرط، وبوجه خاص مواقع طرق الشحن الرئيسية على نطاق عالمي. ويبدو أن حالات التفشي الأكثر تدميراً للأنواع البحرية الغريبة الغازية قد حدثت على طول الطرق الملاحية الكبرى. ومن المرجح أن يؤدي تزايد الآثار الناجمة عن تغير المناخ إلى تسريع وتيرة هذه الغزوات وإلى زيادة احتمال حدوث غزوات تقوم بها أنواع أخرى.

ثانياً - تنفيذ برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي

14- أشار مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المرفق الأول بالمقرر 5/7 إلى أن برنامج العمل التفصيلي سيكون ساري المفعول لمدة ست سنوات (2004-2010)، وعندئذ سيجري استعراض متعمق للتنفيذ، وكذلك تنقيح برنامج العمل عند الاقتضاء. وقرر مؤتمر الأطراف في مرفق المقرر 31/7 إجراء استعراض متعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي في اجتماعه العاشر. وقد أُجري هذا الاستعراض وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في المرفق الثالث بالمقرر 15/8.

15- وتلخص هذه المذكرة فقط النقاط الرئيسية للنتائج المتعلقة بالتقدم المحرز في كل عنصر من عناصر البرنامج، دون أن تقدم إشارات مرجعية محددة أو دراسات حالات فردية، بالاستناد إلى نتائج الاستعراض (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2). وهي لا تسعى إلى تقديم استنتاج عام، على النحو الوارد في التوصيات المقترحة أعلاه.

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)

16- تطبق معظم البلدان الساحلية في العالم (البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء) الآن إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية. ووفقاً للتقارير الوطنية الصادرة عام 2005، فإن 78 في المائة من جميع الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي قد أقامت إدارة متكاملة محسنة للمناطق البحرية والساحلية (بما في ذلك إدارة مستجمعات المياه) بغية تقليل الرواسب والأحمال المغذية في البيئة البحرية. ويدل هذا الرقم على حدوث زيادة منذ التقارير الوطنية الثانية (التي قدمتها البلدان في عام 2002) حينما كانت 28 في المائة فقط من البلدان المجيبة تتوفر على ترتيبات ميدانية مؤسسية وإدارية وتشريعية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

بيد أن 58 في المائة من البلدان كانت قد وضعت هذه الترتيبات في ذلك الوقت. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات محدثة، فمن المرجح أن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية في مختلف أشكاله قد ازداد في الوقت الحاضر. ويكون كل بلد من البلدان الساحلية التي قدمت تقريراً وطنياً رابعاً أو تقريراً طوعياً قد أبلغ حتى الآن عن بعض المبادرات ذات الصلة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية. ومع ذلك، فلا يزال إدماج شواغل التنوع البيولوجي في الأنشطة القطاعية يمثل أحد التحديات التي تواجهها الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية. وبالمثل، فالتنسيق بين القطاعات والمستويات الحكومية يظل بحاجة إلى المزيد من التعزيز لكون العديد من الأنشطة والسياسات والتشريعات لا تزال ذات طابع قطاعي ولا توفر تدابير فعالة لتحقيق التكامل.

17- وقد تسنى أيضاً تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية من خلال برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (GPA) الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ووفقاً للاستعراض الحكومي الدولي الثاني الذي أجراه برنامج العمل العالمي في عام 2006، فقد شارك أكثر من 60 بلداً في العمليات ذات الصلة ببرامج العمل الوطنية، وهي تمثل في معظمها جزءاً من الجهود الإقليمية المنسقة التي تبذلها منظمات البحار الإقليمية ذات الصلة. ويتراوح وضع برامج العمل الوطنية هذه من مرحلة التخطيط أو الإعداد إلى التنفيذ الفعلي من خلال مشاريع رائدة. وتشتمل هذه الأنشطة على مكافحة التلوث، بما في ذلك مياه المجاري والمغذيات، والملوثات العضوية الثابتة (POPs)؛ والمعادن الثقيلة؛ ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ ومعالجة التخثث؛ والتقييم البيئي والرصد؛ بالإضافة إلى إصلاح البيئة.

18- وانطوت آخر مجموعة من التقارير الوطنية والطوعية على اتجاه واضح وجديد نسبياً، يتمثل في وضع خطط وطنية وإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية تتميز بشمولها وسعة نطاقها (بيوإقليمية أو النطاق الواسع للنظم الإيكولوجية)، وتراعي الأنظمة الإيكولوجية والأنواع والموائل، بالإضافة إلى الاستخدامات والاحتياجات البشرية. ودُعمت هذه الخطط على نحو متزايد، حتى ولو لم يكن ذلك بشكل شامل، بسياسة عامة وتشريعات. ويكمن الفرق بينها وبين مشاريع إدارة السواحل التي وضعت سابقاً في تزايد الجهد المبذول من أجل مراعاة النظم الإيكولوجية في مجملها. وكمثال على ذلك، فقد وافق برلمان النرويج على تلبية الحاجة الداعية إلى وضع إدارة متكاملة لجميع المناطق البحرية بالاستناد إلى نهج النظام الإيكولوجي. وأقامت كندا إدارة متكاملة للمحيطات، وهي بصدد تطبيقها في خمس مناطق واسعة لإدارة المحيطات (LOMAs). ويتضمن النهج حوكمة الإدارة المتكاملة للمحيطات وهيئاتها الاستشارية، والتقييمات الشاملة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية وما يقابلها من حفظ لهذه المناطق يقوم على النظام البيئي. وقد وضعت استراليا خطاً بيوإقليمية قائمة على قاعدة علمية، وأثبتت هذه الخطط فعاليتها في مجال تخطيط وتنفيذ إدارة متكاملة للمناطق البحرية والساحلية. وتعتبر هذه الخطط البيوإقليمية ذات فائدة بالنسبة إلى مجموعة متنوعة من تطبيقات الإدارة، فضلاً عن حمايتها للتنوع البيولوجي، كما بينت ذلك دراسة الحالة الإفرادية الاستراتيجية الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2). وسترد تفاصيل أخرى بشأن التنفيذ في هذه الوثيقة.

باء- **التقدم المحرز في حفظ الموارد الحية البحرية والساحلية واستخدامها المستدام**

19- تضم محيطات العالم 32 شعبة من شعب الكائنات الحية المعروفة على الأرض، وتحتوي على ما بين 500000 و 10 ملايين نوع بحري. ومن المعروف أن تنوع الأنواع يصل إلى 1000 نوع في المتر المربع الواحد في المحيط الهندي-الهادئ، وأنه يجري بشكل دائم اكتشاف أنواع محيطية جديدة، ولا سيما في أعماق البحار. ولذلك فمن غير المستغرب أن تنطوي الموارد الجينية في محيطات العالم وسواحلها على فائدة حقيقية ومحتملة بالنسبة إلى الاستخدامات التجارية. وهناك العديد من براءات الاختراع المودعة بخصوص الموارد الجينية البحرية، وقد أدت إلى صنع منتجات هي الآن متاحة في الأسواق. وتعود العديد من هذه المنتجات بالنفع على البشرية. ويجري حالياً على نطاق عالمي تجميع المعلومات المتعلقة بطائفة واسعة من النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية من طرف تعداد الحياة البحرية، وهو شبكة عالمية من الباحثين الذين هم الآن على وشك الانتهاء من عملهم. وتشتمل قاعدة بيانات التعداد حتى الآن على سجلات لأكثر من 16 مليون نوع من الأنواع التي سبق اكتشافها والأنواع التي اكتشفت حديثاً (انظر <http://www.iobis.org>).

20- ويقدم العمل الجاري من خلال منظمة الأغذية والزراعة بشأن وضع نهج للنظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك (EAF) مثلاً واعداً على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في القطاع القائم على إدارة الموارد البحرية. كما اتخذت مبادرات هامة من طرف المشاريع الإيكولوجية البحرية الكبيرة (LME) المدعومة من مرفق البيئة العالمية، وهي المشاريع التي تعكف على تجريب واختبار السبل الكفيلة بتنفيذ الإدارة المتكاملة للمحيطات والسواحل ومصاب الأنهار وأحواض المياه العذبة من خلال نهج النظام الإيكولوجي. وقد قدم مرفق البيئة العالمية منذ عام 1995 تمويلات كبيرة لدعم المشاريع المدارة قطرياً من أجل بدء العمل بالتقييمات وممارسات الإدارة المتعددة القطاعات والقائمة على النظام الإيكولوجي في المشاريع الإيكولوجية البحرية الكبيرة القائمة حول حواف المحيطات. وقد تسنى تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي بشكل عام في المناطق الساحلية من خلال مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية بالإضافة إلى النهج القطاعية. وتتخذ أيضاً العديد من البلدان مبادرات ذات صلة ترمي إلى حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام. وعلى سبيل المثال، فوفقاً للتقارير الوطنية الثالثة، فإن 93 في المائة من جميع الأطراف الساحلية التي قدمت تقاريرها قد اتخذت إجراءات لمكافحة ممارسات الصيد المفرط والدمر؛ وأن 24,5 منها تمتلك خططاً ميدانية لإجراء تقييم شامل للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، في حين أن هذه التقييمات كانت في طور الإعداد بالنسبة إلى 26,5 من الأطراف الأخرى. وقد اتخذ تسعون في المائة من الأطراف الساحلية التي قدمت تقاريرها تدابير لحماية المناطق الهامة لأغراض التكاثر، مثل مناطق السراء والتفريخ.

21- وقد أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية مبادرات كبرى جديدة من أجل حفظ الشعاب المرجانية واستخدامها المستدام. وتتضمن هذه المبادرات الجهود الجاري بذلها على المستوى الوطني، من خلال المبادرة الدولية للشعاب المرجانية وشبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية (ICRAN)؛ ومبادرات إقليمية مثل مبادرة مثلث الشعاب، ومشروع مبادرات للشعاب المرجانية في المحيط الهادئ (CRISP)، وتحدي ميكرونيزيا، وتحدي منطقة البحر الكاريبي وتحدي المحيط الهندي؛ وبرنامج البحوث المحددة الهدف بشأن الشعاب المرجانية، المشترك بين مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي. وتعد المحافظة على أعلى معدلات التنوع البيولوجي العالمية للشعاب المرجانية هي الهدف الذي تسعى إليه إندونيسيا، والفلبين، وماليزيا، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وتيمور

ليشتي. وشكلت هذه البلدان مبادرة مثلث الشعاب في عام 2006 استجابة للدعوات التي أطلقتها اتفاقية التنوع البيولوجي، والصندوق العالمي للطبيعة، والمنظمة الدولية لحفظ وصون الطبيعة بغية الحد من ضياع التنوع البيولوجي وإنشاء شبكات للمناطق البحرية المحمية. وتقدم هذه المبادرة مثلاً على الجهود المبذولة على نطاق واسع لبناء قدرة الشعاب المرجانية على الانتعاش، كما جرت الدعوة إلى ذلك في إطار الهدف التشغيلي 2-2 من برنامج العمل (المرفق الأول من المقرر 5/7). (خطط العمل المتعلقة بتبيض الشعاب المرجانية وتدهورها المادي وتدميرها).

22- تُوسع البرامج الدولية الرئيسية من نطاق التعرف على مرجانيات المياه الباردة وغيرها من النظم الإيكولوجية في أعماق البحار. ويعد مشروع "بحوث النظم الإيكولوجية الحرجة على حواف البحار الأوروبية" (HERMES) (www.eu-hermes.net) مشروعاً متكاملاً للبلدان الأوروبية، وهو يضم 50 شريكاً تمويلهم المفوضية الأوروبية، ويعنى بالشعاب المرجانية في المياه الباردة وبغيرها من موائل أعماق البحار، مثل مناطق التسربات الباردة، والبيئات التي ينقص فيها الأكسجين، والسدود الترابية، والأخاديد والمنحدرات القارية. وقد أقام مشروع هيرمس صلات قوية مع صانعي السياسات البحرية على الصعيدين الأوروبي والعالمي. وانتهى العمل بهذا المشروع في آذار/مارس 2009، وجرى استبداله بمشروع "بحوث النظم الإيكولوجية وتأثير الإنسان على البحار الأوروبية" (HERMIONE) في نيسان/أبريل 2009. وتتضمن بعض النتائج الرئيسية لهذا المشروع معلومات جديدة عن الدور الأساسي الذي تؤديه الفيروسات في الدورات البيوجيوكيميائية العالمية، وعن عملية الأيض في أعماق البحار، والأداء الإجمالي للنظم الإيكولوجية في أعماق البحار. وقدم مشروع هيرمس أيضاً مجموعة من الموجزات المتعلقة بأعماق البحار إلى صانعي السياسات، وهي تعالج قضايا من قبيل تغير المناخ في أعماق البحار، وتقييم سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، ورسم الخرائط لقاع البحار، وأهمية الميكروبات في المحيطات، والتنوع البيولوجي في أعماق البحار. ويشكل التعداد العالمي للحياة البحرية على الجبال البحرية (CenSeam) دراسة شاملة للنظم الإيكولوجية في الجبال البحرية تهدف إلى تحديد دور هذه النظم في الجغرافية البيولوجية والتنوع البيولوجي وإنتاجية الكائنات البحرية وتطورها، وإلى تقييم آثار الاستغلال البشري في الجبال البحرية وحولها. وهو يمثل أحد المشاريع التي تنفذ كجزء من تعداد الحياة البحرية. وانطلق هذا المشروع في عام 2005، وينتظر منه أن يصدر تقريراً نهائياً في عام 2010. ومن المتوقع أن يسد هذا التقرير النهائي الثغرات الكبيرة في معارفنا حول الجبال البحرية، ولا سيما فيما يتعلق بالمناطق التي لم تحظ بالدراسة الكافية.

23- وعلى النحو المعترف به في المقرر 24/8، فإن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي تؤدي دوراً رئيسياً في دعم عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بالمناطق البحرية المحمية الواقعة خارج الولاية الوطنية، وذلك من خلال التركيز على توفير المعلومات العلمية، وحسب الاقتضاء، المعلومات والمشورة التقنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري، وبتطبيق نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي، وعلى تحقيق هدف عام 2010. ومن ثم، فإن اتفاقية التنوع البيولوجي تؤدي هذا الدور من خلال تطوير واعتماد معايير علمية لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً والتي تحتاج إلى الحماية في مياه المحيطات المفتوحة وموائل أعماق البحار، وعن طريق تعزيز العمل المتعلق باستعراض وتوليف أحدث المعلومات العلمية المتعلقة بهذه المناطق، بالإضافة إلى وضع نظام للتصنيف البيوجغرافي لمناطق المحيطات العميقة، وذلك استجابة للفقرة 44 (ب) من المقرر 24/8. وسيتم

نظام التصنيف قاعدة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مناطق المحيطات المفتوحة والعميقة، بما في ذلك التخطيط البحري المكاني، وإقامة شبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية و يوفر أساساً لتوجيه المزيد من البحث العلمي.

جيم- التقدم المحرز في إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية محمية وإدارتها إدارة فعالة

24- يمكن الحصول على أحدث ما استجد من معلومات عن المناطق البحرية والساحلية المحمية (MCPAs) في قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية البحرية (<http://www.wdpa-marine.org/Default.aspx>)، والتي يديرها المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لليونيب (UNEP-WCMC). ولا تزال بيانات عام 2009 المتعلقة بعدد المناطق البحرية والساحلية المحمية والمناطق المحمية عالمياً غير متاحة، إلا أن أحدث المعلومات تشير إلى أن ما يقل عن 1 في المائة من المحيطات هي الآن مناطق محمية عالمياً. وتظهر آخر الإحصاءات الصادرة منذ آذار/مارس 2008 وجود 4435 منطقة بحرية وساحلية محمية في جميع أنحاء العالم حتى ذلك التاريخ. وتغطي المناطق البحرية والساحلية المحمية مساحة تقدر بحوالي 2,35 مليون كيلومتر مربع، وهو ما يعادل 0,65 في المائة من مساحة محيطات العالم أو 1,6 من إجمالي تغطية المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) في العالم. وتشكل المناطق البحرية والساحلية المحمية التي تُحظر فيها الأنشطة الاستخراجية نسبة ضئيلة مقدارها 12,8 من رقعته. ومع أنه يبدو أن المساحة التي تغطيها هذه المناطق قد ازدادت منذ عام 2008، مع الإعلان عن إنشاء مناطق جديدة، فإنه من الجلي أن محيطات العالم ومناطقه الساحلة لا تزال تعاني من نقص الحماية.

25- ويتضح من التقارير الوطنية والطوعية المقدمة بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بروز الاتجاه الرامي إلى إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة. ففي التقارير الوطنية الثالثة (2005)، أفادت 94 في المائة من جميع الأطراف بأن خططها القادمة تتضمن إنشاء مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة. وتشير التقارير الطوعية المقدمة عامي 2008 و2009 بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وكذلك التقارير الوطنية الرابعة لعام 2009 والتي وردت حتى الآن إلى أن جميع البلدان الساحلية التي قدمت تقاريرها قد أنشأت منطقة واحدة أو بضعة مناطق بحرية وساحلية محمية جديدة، وأقامت في بعض الحالات شبكات وطنية. وفي الكثير من الحالات، تعد التغطية التي تحققت للمناطق البحرية والساحلية المحمية عملاً مثيراً للإعجاب. ويبدو أن هذا الاتجاه سيتواصل في المستقبل، حيث أن العديد من البلدان قد حددت أهدافاً تتعلق بإنشاء شبكات ومناطق بحرية وساحلية محمية. ويرمي الهدف المنشود في معظم الأحيان إلى حماية ما بين 10 إلى 30 في المائة من الموائل البحرية والساحلية، أو إلى التركيز على أنواع محددة من النظم الإيكولوجية مثل الشعاب المرجانية. وتسعى بليز على سبيل المثال إلى تحقيق هدف الحفاظ على 20 في المائة من جميع المناطق البيولوجية البحرية والساحلية و30 في المائة من الشعاب و80 في المائة من تجميعات السراء و60 في المائة من مواقع تعشيش السلاحف. وتسعى فرنسا إلى حماية 10 في المائة من مجالها البحري بحلول عام 2012 وحماية 20 في المائة منه بحلول عام 2020، أي ما مجموعه 11 مليون كيلومتر مربع من المناطق البحرية. ويرمي تحدي ميكرونيزيا، وهو تحد يسعى إلى الحفاظ على ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد البحرية القريبة من الشواطئ في ميكرونيزيا، إلى أن يضمن في نهاية المطاف الحماية لمساحة تبلغ 6,7 مليون كيلومتر مربع، أو خمسة في المائة من كامل مساحة المحيط الهادئ.

26- وهناك العديد من الأنشطة التي تضطلع بها البلدان بصورة فردية أو جماعية من أجل إنشاء شبكات ومناطق بحرية وساحلية محمية. وعلى الرغم من تزايد المساحة التي تغطيها المناطق البحرية والساحلية المحمية، فإنها لا تزال غير كافية للوصول إلى نسبة 10 في المائة التي تشكل الهدف الذي حددته الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشبكة العالمية للمناطق البحرية والساحلية المحمية لا تمثل حتى الآن شبكة شاملة أو ملائمة أو مدارة بكفاءة. وبوجه خاص، فلا يزال تمثيل النظم الإيكولوجية الشديدة البعد عن الشواطئ، والموجودة في المناطق الاقتصادية الخالصة وما وراءها، تمثيلاً ناقصاً. كما أن موائل المحيطات المفتوحة لا تحصل إلا على قدر ضئيل للغاية من الحماية. وسيفرض تغير المناخ على مديري المناطق البحرية والساحلية المحمية تحديات إضافية، إلا أن إنشاء مناطق أخرى منها قد يكون أحد أفضل السبل الكفيلة بزيادة مرونة النظم الإيكولوجية الهشة.

دال- التقدم المحرز في الوقاية من الآثار السلبية لتربية الأحياء البحرية والتقليل منها

27- سنت العديد من البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، (أو هي في طور صياغة) تشريعات ولوائح وطنية تتعلق بتربية الأحياء المائية، وهي تحكم مجالات الترخيص لتربية الأحياء المائية ورصدها ومراقبتها. وتكفل هذه الصكوك القانونية قيام كل تطوير لهذه الصناعة على مشاريع مستدامة، وفي مواقع مناسبة، ووفقاً لمستويات عالية من الحماية البيئية والإيكولوجية. وتغطي معظم القوانين واللوائح أوجهاً عدة لجانب العرض في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك التخطيط وفرص الوصول، والمياه ومياه الصرف الصحي، والبذور، والأعلاف، والاستثمار في تربية الأحياء المائية، وحركة الأسماك، ومكافحة الأمراض. ووفقاً للنتائج الوطنية الثالثة المقدمة بموجب الاتفاقية، فإن 45 في المائة من جميع الأطراف قد وضعت أساليب فعالة للتحكم في الفضلات والنفايات السائلة. وبينما يبدو أن معظم البلدان تمتلك أحكاماً قانونية وأطراً سياساتية ميدانية لتحقيق تنمية مستدامة في مجال تربية الأحياء المائية، فإن إنفاذ القوانين والتقييد بالسياسات لا يزال يمثل مشكلة في الكثير من الحالات. وغالباً ما تكون الموارد المالية والبشرية اللازمة لرصد اللوائح وإنفاذها موارد محدودة، ويمثل هذا الوضع مشكلة خاصة بالنسبة إلى البلدان التي تمتلك أعداداً كبيرة من صغار المزارعين. وتتضمن التقنيات الأكثر شيوعاً في مجال التنفيذ تقييم الأثر البيئي، واختيار الموقع، ومن المحتمل أيضاً أن تلقى هذه التقنيات أوسع النجاح في مجال الوقاية من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي والحد منها. كما حظيت مسألتا التقليل من تصريف السائلة في البيئة ومنع الانبعاثات بالاهتمام. ولا تزال مسألة إدارة الموارد الجينية بحاجة إلى المزيد من العمل والبحث.

هـ- التقدم المحرز في الوقاية من الأنواع الغريبة الغازية واستئصالها

28- لا تزال الأنواع الغريبة الغازية الساحلية والبحرية تمثل مشكلة خطيرة في جميع أنحاء العالم - فما إن تستقر الأنواع الغازية حتى يصبح من الصعب استئصالها أو إدارتها، ولا سيما داخل البيئة البحرية. ويجري الآن التعامل مع ناقل مياه الصابورة من خلال الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها؛ غير أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز النفاذ. ويتعين الاستمرار في مراقبة المواد التي تطلق في الممرات الرئيسية، وبوجه خاص مراقبة التلوث البيولوجي، وذلك من خلال الجهود الدولية المبذولة. وبالنظر إلى مساهمة التلوث

البيولوجي على ما يبدو في حدوث غزوات الأنواع البحرية، فمن الضروري معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال. وقد تحتاج تربية الأحياء البحرية ونواقل النفايات البحرية إلى المزيد من الاهتمام. وأخيراً، فإنه على كل استراتيجية ترمي إلى الوقاية من الغزوات الجديدة أن تأخذ في حسابها أن التلوث البحري وتدهور الموائل يجعلان النظم الإيكولوجية أكثر ضعفاً أمام هذه الغزوات، ومن ثم، فإنه ينبغي لها أن تتضمن عنصر بناء مرونة النظم الإيكولوجية من خلال تحسين الإدارة والحماية.

المرفق الأول

النظر في العناصر التي يتعين تحديثها في إطار العنصر البرنامجي 2:

الموارد الحية البحرية والساحلية، على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر 5/7

مشروع عناصر يتعين تحديثها في إطار "الأنشطة المقترحة" في الهدف التشغيلي 2-4

- زيادة تجميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وتولييفها وتحليلها من أجل تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في مياه المحيطات المفتوحة وموائل أعماق البحار الواقعة خارج الولاية الوطنية، وذلك استناداً إلى المعايير العلمية التي حددتها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المرفق الأول من المقرر 20/9، بما في ذلك من خلال الخريطة التفاعلية (IMAP) التي أعدها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو الوارد في الفقرة 5 من المقرر 20/9؛
- زيادة تجميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وتولييفها وتحليلها من أجل تصميم الشبكات التمثيلية للمناطق البحرية المحمية، وذلك استناداً إلى المرفقين الثاني والثالث بالمقرر 20/9؛
- تحديد وتقييم التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، بما فيها داخل المناطق التي قد تستوفي المعايير المتعلقة بالمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (المرفق الأول بالمقرر 20/9)؛

- اتخاذ تدابير لتعزيز حماية المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً داخل المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية وشبكات تمثيلية للمناطق البحرية المحمية من خلال تشجيع تطبيق تقييم الأثر البيئي وتقييم الاستراتيجيات البيئية، على سبيل المثال، مع مراعاة الخصوصيات في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، على النحو المحدد في تقرير حلقة عمل مانيتا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5)؛
- زيادة البحث والتحقيق بشأن دور المحيطات ونظمها الإيكولوجية في دورة الكربون.

المرفق الثاني

الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية،

والمستوفية للمعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9

1- تكونت خبرة كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي مع تطبيق بعض المعايير أو كلها في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (معايير الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تحديد هذه المناطق) من أجل استخدامات متعددة، بما فيها الحماية. وفي حين أن الكثير من الخبرة تحصل على وجه التحديد ضمن الولايات الوطنية بدلاً من المناطق الواقعة خارج هذه الولايات، وهي قد لا تستخدم تحديداً جميع المعايير الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9، فإن العمليات الوطنية وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية قد اكتسبت هذه الخبرة (وكمثال على ذلك معايير منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، الفاو 2009)، وتقدم المنظمات غير الحكومية إرشادات بشأن استخدام هذه المعايير. وتشكل الدروس المستفادة من الجوانب العلمية والتقنية لتطبيق المعايير داخل حدود الولاية الوطنية مواد إعلامية عن الأداء المحتمل للمعايير في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وذل حتى في الحالات التي قد يتم فيها تطوير الاستجابات السياساتية والإدارية من خلال عمليات مختلفة.

2- وليست هناك أوجه تعارض متأصلة بين المجموعات المختلفة من المعايير التي تم تطبيقها على الصعيد الوطني ومن قبل المنظمات الحكومية الدولية المختلفة (منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار) والمنظمات غير الحكومية (مثل المنظمة الدولية لحياة الطيور ومنظمة الحفظ الدولية). ومن ثم، فإنه من الممكن تعميم معظم الدروس العلمية والتقنية المستفادة من تطبيق مجموعات مختلفة من المعايير. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن تطبيق البعض من هذه المجموعات بصورة تكميلية، حيث أنه، وعلى خلاف معايير الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، فإن بعض المعايير التي تطبقها وكالات الأمم المتحدة الأخرى تراعي اعتبارات سرعة التأثير أمام أنشطة محددة.

3- وإنه لمن الأهمية بمكان فهم عملية تحديد الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً بمعزل عن العمليات المستخدمة في اختيار الاستجابات السياساتية والإدارية التي تتناسب مع توفير المستوى المطلوب من الحماية لهذه المناطق. ويشكل تحديد المناطق ذات الأهمية إيكولوجياً أو بيولوجياً خطوة علمية وتقنية تراعي بنية النظم الإيكولوجية البحرية ووظيفتها. وتتضمن الخطوات اللاحقة /اختيار الإجراءات

السياساتية والإدارية التي تراعي الأخطار والاعتبارات الاجتماعية-الاقتصادية بالإضافة إلى الخصائص الإيكولوجية للمناطق.

4- ومن المهم تفحص تطبيق المعايير الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 ليس فقط كغاية في حد ذاتها، وإنما أيضاً كمساهمة في العملية التي تعالج محتويات المرفقات الأولى والثاني والثالث بهذا القرار. وتعد المعلومات العلمية والتقنية والخبرة اعتبارات مركزية في تطبيق المعايير الواردة في المرفق الأول بالقرار 20/9.

5- وينبغي أن يستخدم تطبيق المعايير جميع المعلومات التي تكون متاحة عن المناطق التي يجري النظر فيها. وتتضمن هذه "المعلومات" البيانات العلمية والتقنية، بالإضافة إلى المعارف التقليدية والمعرفة المكتسبة من خلال تجارب الحياة الخاصة بمستخدمي المحيطات. وينبغي أن تخضع جميع المعلومات لأساليب ضمان الجودة التي تناسب نوع المعلومات التي يجري النظر فيها.

6- ويمكن تطبيق نهج وضع النماذج المستخدمة للعلاقات الإيكولوجية التي قدرت كمياً في المناطق المدروسة دراسة جيدة على أكثر المناطق عزلاً في البيانات، ويمكن أن تكون هذه النهج مصدراً هاماً من مصادر المعرفة اللازمة لتطبيق المعايير.

7- ومن المرجح أن تكون المعلومات المتاحة عن المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية أقل من تلك التي تتوفر عليها الكثير من المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية، وهناك تفاوتات في كمية المعلومات المتاحة بين الأجزاء القاعية والسطحية للمناطق البحرية بصفة خاصة، وفيما بين المناطق البحرية في جميع أنحاء العالم. ومع إدراك قيمة تزايد المعلومات، فقد يكون بالإمكان مواجهة التحديات الناجمة عن محدودية البيانات في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية من خلال جملة من المعلومات العلمية والأدوات والموارد. ولا ينبغي استخدام نقص المعلومات كذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيق المعايير على أفضل المعلومات المتوفرة. وقد أحرز تقدم كبير في المناطق التي تتسم المعلومات المتاحة عنها بنقصها الشديد. ومن الضروري أن يعاد، في جميع المناطق، النظر بصورة دورية في تطبيق المعايير كلما أتيحت معلومات جديدة.

8- ويتمثل أحد الدروس الهامة المستخلصة من الخبرة الوطنية والإقليمية والدولية في أنه وعلى الرغم مما تتطلبه عملية تطبيق المعايير من مرونة، فإن وجود نهج منظم ومنهجي لتحديد المناطق ذات الأهمية إيكولوجياً أو بيولوجياً والمحتاجة إلى الحماية يكون أولى من وجود نهج مخصص. ويتيح النهج المنهجي استخداماً أفضل مهما يكن مستوى المعلومات والخبرات العلمية والتقنية المتاحة، وقد يتمكن من تحديد أنسب المناطق لإجراءات تعزيز الحفظ، بما في ذلك إدراجها في الشبكات الإقليمية للمناطق البحرية المحمية. ومن ثم فإنه يُنصح باعتماد نهج منظم وتدرجي لتقييم المناطق في ضوء معايير المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً ورسم خرائط لها تبين علاقتها ببعضها البعض، وذلك في إطار عملية أوسع نطاقاً، ومن شأنها أن تضع المرامي والغايات والأهداف؛ وتحدد الثغرات؛ وتراعي تدابير الحفظ، بما في ذلك شبكات المواقع المحمية؛ وتتضمن المشاركة الشاملة وإبداء الآراء والمراجع.

9- وقد تختلف سمات الأجزاء القاعية والسطحية للنظم الإيكولوجية البحرية من حيث النطاق، والعمليات الإيكولوجية السائدة، والخصائص الهيكلية الرئيسية، ويشكل ربط الأجزاء القاعية والسطحية لهذه النظم عملية

مهمة إيكولوجياً على الرغم من اتسامها بخصائص رديئة في الكثير من الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، قد تختلف مقادير المعلومات المتاحة عن الأجزاء القاعية والسطحية لنظام ما. ونتيجة لذلك، فإنه ينبغي لتطبيق المعايير أن ينظر، إلى أقصى حد ممكن، في النظم القاعية والسطحية كلا على حدة ويعتبرهما نظامين للتفاعل. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن للنظم الإيكولوجية الواقعة خارج الولاية الوطنية أن تقيم روابط قوية مع النظم الإيكولوجية الواقعة ضمن الولاية الوطنية. ومن الضروري ينظر تقييم الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً والواقعة خارج الولاية الوطنية في هذه الروابط.

10- وعادة ما يتم تطبيق معايير الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً قبل تنفيذ الخطوات الواردة في المرفق الثاني بهذا المقرر. وهذا يعني أنه سيتم بشكل عام تحديد معايير الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً قبل اختيار المناطق ذات الصلة التمثيلية. وينطوي هذا النظام على فئتين هما:

أ- حينما تكون المعلومات اللازمة لتحديد معايير الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً كافية، فإن اختيار المناطق البحرية المحمية ذات الصلة التمثيلية والتي تشمل العديد من المناطق الهامة، سيتيح المزيد من الكفاءة في الإدارة.

ب- حينما تكون المعلومات غير كاملة، وتكون مواقع المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً محلاً لحالات كثيرة من عدم التيقن، فإنه يمكن للمناطق ذات الصلة التمثيلية والتي تندرج في شبكات المناطق المحمية البحرية أن توفر بعض الحماية للعمليات الإيكولوجية في الوقت الذي يتم خلاله الحصول على المعلومات من أجل تحقيق حماية أكثر استهدافاً.

11- وتكمن وظيفة المعايير في تصنيف المناطق من حيث أولويتها في الحماية، وليس في اعتبارها خياراً مطلقاً "هاماً - غير هام". وعلى هذا النحو يكون تطبيق العتبات المطلقة على معظم المعايير عملية غير ملائمة.

12- وفي خطوات لاحقة من/اختيار المناطق لتعزيز الحفظ، قد تكون إحدى المناطق في حاجة إلى الحماية في حالة ما إذا كان قد تم تقييمها كمنطقة ذات رتبة عالية على أساس معيار واحد فقط. كما تكون لإحدى المناطق الأولوية في مجال الحماية في حالة إذا ما احتلت رتبة عالية نسبياً على أساس معايير متعددة، وبخاصة إذا كانت السمات التي تجعل من المناطق مهمة نسبياً ليست شائعة في أماكن المناطق قيد النظر. وتعتبر عملية صنع القرار في ظل معايير متعددة مجاًلاً معقداً يضم مجموعة كبيرة من الإرشادات العلمية والتقنية المتاحة.

13- وقد لا تتوفر معلومات كافية في الكثير من الأحيان من أجل استخدام معايير التحديد الدقيق لحدود مناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وفي مثل هذه الحالات، يمكن للمعايير أن تحدد على الأقل المنطقة العامة التي تحتاج إلى الحماية، مع تعيين حدودها في خطوات الاختيار، وذلك بتوخي الحذر ومراعاة التهديدات المحتملة للميزات التي تستوفي المعايير.

14- وينبغي أن تعطى أولوية الحفظ في عملية الاختيار للمناطق الناشئة عن تطبيق المعايير التي تعتبرها مناطق محتاجة إلى الحماية على الصعيد الإقليمية، حتى في حالة عدم اعتبارها على الصعيد العالمي مناطق مهمة

باستخدام هذه المعايير. وينبغي اعتبار المنطقة التي لها أولوية الحفظ على المستوى العالمي منطقة ذات أولوية في الحفظ على مستوى عمليات الاختيار الإقليمية، حتى وإن لم يصنفها تطبيق المعيار على الصعيد المحلي كم منطقة ذات أولوية محددة.

15- وعند تطبيق المعايير على الصعد التي تتسم بشدة تباين كمية المعلومات المتاحة فيها عن المناطق الفرعية المختلفة، فإنه ينبغي الحرص على عدم التحيز إلى التقييم الذي يحابي (أو ينطوي على تمييز ضد) الأجزاء الغنية بالمعلومات في المنطقة الأوسع نطاقاً.

16- وقد تتجم فوائد كبيرة عن المواءمة بين تخطيط عملية الحفظ وإجراءات الإدارة في الحالات التي تقوم فيها مختلف الهيئات التي تتداخل مجالات اختصاصها مكانياً بتنسيق تطبيق معاييرها الخاصة في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أو المناطق التي تحتاج إلى إدارة تتجنب المجازفة. ومن شأن هذا التنسيق أن يتيح لجميع الهيئات ذات الصلة أن تشرع في تخطيطها لعملية الحفظ مع وجود قوائم تكميلية أو خرائط للمناطق التي تحتاج إلى الحماية.

17- وتؤثر كمية ونوعية المعلومات المتاحة عن إحدى المناطق، كما يؤثر مدى جمع هذه المعلومات مع بعضها البعض بشكل منهجي على المدة والموارد اللازمة للخبراء العلميين والتقنيين لتطبيق المعايير. وقد يقدم "رأي الخبير" الذي يستند إلى أفضل المعارف المتاحة مؤشرات أولية ذات قيمة إيكولوجية في منطقة معينة، ويمكن أن يساعد في إعطاء الأولوية لتوحيد المعلومات المتاحة بحيث يمكن اعتماد نهج شامل ومنهجي في عملية التخطيط.

18- وبغية تحقيق اتساق في تطبيق المعايير المذكورة في المرفق الأول بالمقرر 20/9، ترد إرشادات محددة بشأن استخدام كل معيار في التذييل 1 من المرفق 6 بالوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4. وقد تسنى تجميع هذه الإرشادات من الخبرة التي أفادت بها الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الذين استخدموا هذه المعايير أو معايير مشابهة في تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في النظم الإيكولوجية البحرية. كما تبرز هذه المجموعة من الخبرات بعض المسائل العامة المتعلقة بتطبيق هذه المعايير، بما فيها ما يلي: (1) النطاق؛ (2) الأهمية النسبية/الأهمية؛ (3) التغير المكاني والزمني؛ (4) الصحة والدقة وعدم التيقن؛ (5) صحة التصنيف وعدم التيقن منه. وترد الإرشادات بشأن النهج المتعلقة بمعالجة هذه المسائل في التذييل 2 من المرفق 6 بالوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4.